

## المقاعد الوزارية مكتملة ولا مجال لتعيين وزير جديد الخرافي: نأمل سرعة الوصول إلى حل يوقف الإضراب ويعيد الأمور إلى نصابها

جرت العادة، لكن السؤال حول مدى جدية الأخذ بها. وعن المطالب الخيالية والتي آخرها ما صدر عن النائب عبد الله الطريجي بتعيين وزير نطق بالأصالة، ذكر الخرافي أن هذا من اختصاص سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك، علماً أن المقاعد الوزارية الآن مكتملة وليست شاغرة ولا مجال لتعيين وزير جديد يفوق الستة عشر وزيراً الحاليين وفقاً لنصوص الدستور.

الإجراءات المتعلقة بالبدل الاستراتيجي، مستغرباً مضي النقابات في الإضراب رغم التأكيد الحكومي. وقال إن الصورة حتى الآن «هلامية»، غير أن النتائج الماثلة أمامنا هي أن الضرر وقع بالكويت واقتصادها، ومن أجل بلدنا يجب أن نتوصل إلى حل سريع وجذري لهذه الأزمة. وعن الجلسة الخاصة التي دعا إليها نواب الخميس المقبل، قال: إنها ستخرج بتوصيات كما

القانونية حيال هذا الإضراب، متسائلاً: ماذا بعد خطوة الإضراب؟ مؤكداً أن الجميع لم يكن يتمني أن نصل إلى الإضراب والذي كان يمكن أن ينتهي بتغليب الحكمة. وأشار الخرافي إلى اتصال سابق جرى بين رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ووزير المالية وزير النفط بالوكالة أنس الصالح خلال استقبال الغانم وفد النقابات النفطية وجرى خلال الاتصال تأكيد الوزير الصالح على وقف



م. عادل الخرافي

حذر أمين سر مجلس الأمة النائب م. عادل الخرافي من أن استمرار إضراب النقابات النفطية سيكبد الدولة مزيداً من الخسائر المالية التي لا ترضي أحداً، معرباً عن أمله في سرعة الوصول إلى حل يوقف هذا الإضراب ويعيد الأمور إلى نصابها. وأضاف الخرافي في تصريح إلى الصحفيين أن بيان مجلس الوزراء الصادر الأحد الماضي يؤكد أن الحكومة «متصلية» وماضية في إجراءاتها

## الخرينج بحث مع عبدالعال سبل تعزيز العلاقات البرلمانية الكويتية - المصرية



نائب رئيس مجلس الأمة عضو البرلمان العربي مبارك الخرينج خلال لقائه رئيس مجلس النواب المصري د. علي عبدالعال

وتباحثا حول العلاقات الكويتية - المصرية وسبل دعمها وتعزيز العلاقات البرلمانية بين مجلس الأمة الكويتي ومجلس النواب المصري.

التقى نائب رئيس مجلس الأمة عضو البرلمان العربي ورئيس لجنة الأخوة الكويتية - المصرية مبارك الخرينج رئيس مجلس النواب في جمهورية مصر العربية د. علي عبدالعال

## دعا إلى تخصيص جلسة طارئة تجمع جميع الأطراف للتفاوض الجيران يطالب الغانم باستخدام صلاحياته في التدخل لنزع فتيل أزمة الإضراب

الحكومة الرشيدة لقطاعات النفط التي شهدت اختلالات متلاحقة في الفترة الأخيرة رافقها تصلب المدراء التنفيذيين وعدم مقدرتهم على استيعاب الجميع، بسبب سياسة الحزب الاقوى مقابل الأضعف، الأمر الذي أثر سلباً على أداء العاملين الذي أوصلا الى هذه الحال اليوم.

مجلس الأمة مرزوق الغانم استعمل صلاحياته المتكاملة بالتدخل بالسرعة الممكنة لنزع فتيل أزمة الإضراب من خلال المفاوضات بين الأطراف وتخصيص جلسة طارئة لمجلس الأمة، بحضورها الجميع عملاً وممثلهم وقياداتها، مزودين بالوثائق والحجج المؤيدة لدعوى كل فريق مؤكداً أنها ستكون جلسة تاريخية لتطبيق

ورفض الجيران في تصريح صحافي لغة التهديد والوعيد لهم أو الكيل بمكاييل، عند المطالبة بحقوقهم التي انصفهم القضاء بها منذ زمن، مؤيداً لحقوق العمال ومكتسباتهم وبنفس الوقت ضد التهديد أو المساس بمصالح مصدر الدخل الرئيسي للبلد، والذي حماه الدستور بمواد 21 و 22. وطالب الجيران رئيس



د. عبدالرحمن الجيران

أكد النائب د. عبدالرحمن الجيران أنه لم يجد مسوغاً لهذا الإضراب، وخاصة أن إنشائها في القطاع النفطي لا يطالبون بزيادة رواتبهم أو مزايهم. إنما عدم المساس بحقوقهم المشروعة وفق الاتفاقيات والاعتادات التي حصلوا عليها سابقاً وأصبحت حقوقاً مكتسبة بقوة القانون كالمزايا المالية التي تم اعتمادها مؤخراً للقياديين.

## دعا إلى تغليب العقل للحد من الخسائر التي تطول الاقتصاد الكويتي الطريجي: تعيين وزير نفط بالأصالة وإعفاء مجلس إدارة البترول لمنع الإضرابات

إرباك العمل أو التصادم بين الموظفين وقياداتهم. وطمان الطريجي موظفي القطاع النفطي إلى أن حقوقهم مصنونة في إطار الدستور والقانون، وبأن مجلس الأمة لن يخذلهم، فضلاً عن أن القضاء العادل سينصف المتضررين من الموظفين، مشدداً على أن القطاع النفطي قادر على تجاوز هذه الأزمة التي ينبغي أن تتخذ الحكومة إجراءات جادة للحؤول دون تكرارها، وعلى رأسها تعيين وزير نفط بالأصالة وإعفاء مجلس إدارة مؤسسة البترول، والتعاون الإيجابي مع النقابات النفطية.

النفطي المسيء بالكفاءات الكويتية القادرة على شغل هذا المنصب باقتدار، لاسيما أنه عايش كل ظروف وهموم القطاع. وأضاف أن الإضراب يدعونا كذلك إلى رفع الصوت بضرورة إعفاء مجلس إدارة مؤسسة البترول الذين فشلوا في احتواء الإخوة العاملين في القطاع، ولم يوفقوا في التعامل مع طلبات مستحقة للموظفين، كما دعا إلى إحالة قيادات النفط التي سجل ديوان المحاسبة ملاحظات عليها بهدر المال العام إلى جهات التحقيق بهدف تنقية القطاع من كل ما من شأنه

وأضاف في تصريح صحافي أن المجتمع لهذه القضية منذ بدايتها يرى أن هناك حلقة مفقودة بين الموظفين من جهة ووزير النفط بالوكالة والقيادات النفطية من جهة أخرى، الأمر الذي ساهم في وصول الأمور في هذا المرقق الحيوي والحساس إلى ما وصلت إليه، مؤكداً أنه كان بالإمكان أفضل مما كان في القطاع النفطي قبل أن تصل الأوضاع إلى حد الإضراب. وأكد أن الإضراب النفطي الأخير يدفع بقوة بضرورة تعيين وزير نفط بالأصالة يكون من داخل القطاع



د. عبدالله الطريجي

دعا النائب د. عبدالله الطريجي إلى تغليب العقل ومصصلحة الدولة من قبل الأطراف كافة ذات الصلة بالإضراب الذي تنفذه النقابات النفطية، معرباً عن ثقته في حسم سريع لهذه الأزمة بضمن حقوق موظفي النفط ويعمل على تعزيز مصلحة الكويت العليا التي تضرت بشكل كبير إثر الخسائر المالية الناتجة عن الإضراب وساهمت في مزيد من الضعف لاقتصاد الدولة، وإيرادات الميزانية التي تعاني أساساً من مشاكل جراء انخفاض أسعار النفط والتطورات الاقتصادية والإقليمية.

## أصدر بياناً رد فيه على تداعيات أحداث جلسة استجواب وزير التجارة القضبي: لا نقبل التشكيك في محبتنا وإجلالنا وتوقيرنا للنبي ﷺ

ان يخرج عن هذا المعنى وان كلمة «الخطأ» المقصود منها ما كان بتقدير الله جل وعلا ولحكمة يريدنا الخالق لهذه الأمة. مؤكداً للجميع أن محبة الرسول ﷺ يجب أن تكون خارج المزايدات والتكسب السياسي. وانطلاقاً من عقيدتي وعقيدة كل مسلم وهي عصمة النبي ﷺ في التشريع كما قال تعالى (وما ينطق عن الهوى. إن هو إلا وحى يوحي) ولكن كان الحديث عن الاستشهاد بالأمور الدنيوية وأن الأمور الدنيوية يصوبها الخالق للمصطفى من باب التعليم للأمة وتربيته. كما روت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها فقالت، أنزلت (عبس وتولى) في ابن أم مكتوم الأعمى أتى رسول الله ﷺ فجعل يقول يا رسول الله أرشدني وعند رسول الله يعرض عنه ويقبل على الآخر ويقول أتري بما أقول بأساً فيقول لا، ففي هذا أنزل.



أحمد القضبي

أصدر النائب أحمد القضبي بياناً صحافياً جاء كالتالي: بسم الله الرحمن الرحيم قال تعالى: (يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصيبوا على ما فعلتم نادمين).

بداية لا نقبل أبداً أن يشكك أحد أياً كان في محبتنا وإجلالنا وتوقيرنا للنبي محمد المصطفى المعصوم ﷺ وإن عقيدتنا أننا نحبه أكثر من محبتنا لأنفسنا وبل ولأنفسنا. وإن عقيدتنا في أفعال الرسول ﷺ عقيدة أهل السنة والجماعة.

فقبل دخولي البرلمان كنت على يقين أن هناك ثمة سادفة مقابل التصدي للفساد والمفاسد وأصحاب المصالح الشخصية. ولكن من غير المقبول أن يتم التعريض بعقيدتي في النبي ﷺ ومحبيته له من خلال اجتزاء بعض الكلمات والطعن في النوايا والمقاصد. وبالرغم من أن عادي الترفع عن الردود والجدال ولكن لأهمية هذا الموضوع أحببت أن أعلم الجميع بأن هناك نوايا لتشويه المعنى المقصود بالاستشهاد بأحوال النبي ﷺ في الأمور الدنيوية التي كان يجتهد فيها ﷺ ثم يأتيه الوحي بتصويب هذه الأفعال حتى نتخذ الرسول الكريم ﷺ لنا قدوة في جميع أفعالنا. وإن ما ورد في حديثي في استجوابي لوزير التجارة عن حال النبي ﷺ لا ينبغي

## عبد الصمد: «الإطفاء» لم تصوب ملاحظات الميزانية

الميزانية لا يعني التقليل من جهود رجال الإطفاء المميزة، بل لإصلاح الخلل الإداري والمالي بما يسهم في توجيه الاعتمادات المالية لضمان سلامة الصرف لتحقيق الأهداف المرجوة منها.

قال عبد الصمد إنه رغم موافقة مجلس الأمة في دور الانعقاد السابق على ميزانية الإدارة العامة للإطفاء بتبعدها حكومي لتصويب ما يعثرها من ملاحظات إلا أنها لم تقم بتسوية ملاحظاتها المسجلة من قبل ديوان المحاسبة بشكل كامل، كما أن توصيات اللجنة لم يتم تنفيذها، ولم يحضر الاجتماع وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أو ممثل عنه من مكتبه رغم تضمين دعوة اللجنة كتابة لهذا الأمر.



عبدان عبد الصمد

ووفقاً للتقارير الرقابية لديوان المحاسبة فإن إدارة التدقيق الداخلي لا تؤدي مهامها بفعالية رغم وجودها بالهيكل التنظيمي ولا يوجد تناسب بين عدد الموظفين فيها مع حجم العمل ولا تقدم أي تقارير عن أعمال التدقيق مما يستوجب تصحيح هذا الوضع وفق الضوابط المنظمة والإحاط بتبعيتها بأعلى سلطة إشرافية أسوة بباقي الجهات الحكومية التي وجهتها اللجنة وأبدت تجاوزاً معها بهذا الشأن على خلاف ما أبدته الإدارة العامة للإطفاء.

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان سيد عبد الصمد أن اللجنة اجتمعت لمناقشة ميزانية الإدارة العامة للإطفاء للسنة المالية 2016/2017، وتمنت اللجنة بخالص الإمتنان دور رجال الإطفاء وما يلاقونه من متاعب ومشاق في سبيل إنقاذ الأرواح والممتلكات، وأن إبداء الملاحظات على تنفيذ

التي يستحقها، وتكويته حيث أن العمالة الكويتية الوطنية أثبتت مهارتها وحرصها وتفانيها في خدمة الكويت ومؤسساتها. والواجب دعمها وتمكينها. واختتم النائب د. محمد الحويصلة تصريحه بطلب عقد جلسة خاصة وعاجلة لمناقشة الحقوق والمكتسبات العمالية المشروعة في القطاع النفطي، ووضع حل نهائي لازمة النفطية.

إلى ما هي عليه الآن. نرفض تطبيق البديل الاستراتيجي في القطاع النفطي، كما نرفض المساس بحقوق العاملين فيه والتي أقرها الاتفاقات المبرمة بين العاملين في القطاع والمؤسسة، والتي تتناسب مع طبيعة الأخطار والضغوطات التي يلاقونها في مقر عملهم لا الانتقاص منها. كما طالب الحويصلة بضرورة إعطاء القطاع خصوصيته

بخصوصية القطاع النفطي وبالذات الحيوي والأساسي للعاملين فيه، وإيماناً واقتناعاً بمشروعية مطالباتهم. وسعياً للحفاظ على ثروات البلد وعلى القطاع الذي يقود الاقتصاد الوطني وتستند عليه الدولة وبشكل ما يقرب من 93% من إجمالي الدخل في خزينة الدولة، وكذلك للحفاظ على حقوق الكفاءات الوطنية المدربة التي تم تجهيزها وتدريبها لتصل



د. محمد الحويصلة

طالب النائب د. محمد الحويصلة برحيل جميع عناصر القيادات النفطية التازيمية لسوء إدارتها للمفاوضات التي تسببت بالأزمة النفطية، ولعدم تعاونها مع مطالب العمال، وأكد على ثبات موقفه الداعم لمطالب العاملين في القطاع النفطي وتضامنه معهم، مع عدم المساس بحقوقهم ومكتسباتهم. وقال الحويصلة في تصريح صحافي أنه إيماناً منه

## 10 نواب لعقد جلسة خاصة لمناقشة الإضراب:

## يصيب المصلحة الوطنية والمرافق القومية للبلاد بأضرار بالغة

مجلس الأمة لعقد جلسة خاصة في يوم الخميس الموافق 2016/4/21 تخصص لهذا الغرض. والنواب مقدمو الطلب هم جمال العمر وصالح عاشور وحمدان العازمي ود. أحمد مطيع ود. عبدالله الطريجي وحمود الحمدان وطلال الجلال وفارس العتيبي وسعود الحريجي وعبدالله العيوف.

الذي يقتضي ضرورة الدعوة الى عقد جلسة خاصة لمجلس الأمة لمناقشة هذا الموضوع مع الحكومة وتبادل الرأي بشأنه، بغية التوصل الى قناعة مشتركة بمدى مشروعية المصالح التي يسعى اليها العاملون بالقطاع النفطي بما لا يمس في الوقت ذاته بالمصالح العليا للبلاد وسياساتها المالية ومن أجل ذلك وعملاً بالمادة 72 من اللائحة الداخلية نطلب دعوة

تقدم 10 نواب بطلب عقد جلسة خاصة في يوم الخميس المقبل لمناقشة أزمة إضراب العاملين بالقطاع النفطي، وقال النواب في نص طلبهم أن إضراب العاملين بالقطاع النفطي والتطورات التي احاطت به، من شأنه ان يصيب المصلحة الوطنية والمرافق القومية للبلاد بأضرار بالغة، وان يكبد الدولة خسائر مالية فادحة تزداد يوماً بعد يوم، الأمر

الذي يقتضي ضرورة الدعوة الى عقد جلسة خاصة لمجلس الأمة لمناقشة هذا الموضوع مع الحكومة وتبادل الرأي بشأنه، بغية التوصل الى قناعة مشتركة بمدى مشروعية المصالح التي يسعى اليها العاملون بالقطاع النفطي بما لا يمس في الوقت ذاته بالمصالح العليا للبلاد وسياساتها المالية ومن أجل ذلك وعملاً بالمادة 72 من اللائحة الداخلية نطلب دعوة

**تغيير عنوان المقر الرئيسي للشركة الوطنية للمسالخ**

تعلن الشركة الوطنية للمسالخ ش.م.ك عامة عن تغيير عنوان المقر الرئيسي للشركة بالإضافة الى أرقام الهاتف والفاكس ليصبح كالتالي:

العنوان: دروابة العبد الرزاق، مبنى سوق الكويت، بلوك ب  
صندوق بريد: 5620 الصفاة  
الرمز البريدي: 13057 الصفاة  
هاتف: 22444185 - فاكس: 22436874  
البريد الإلكتروني: info@nsh-kw.com